بيان المملكة العربية السعودية تحت البند الأول "الأسلحة النووية"
اللجنة الأولى

نيويورك - أكتوبر 2025

السيد الرئيس

تؤيد المملكة العربية السعودية ما ورد في بياني المجموعة العربية، وحركة عدم الانحياز. ونقدم هذا البيان بصفتنا الوطنية.

تؤمن المملكة بأن التعاون السلمي بين الدول هو السبيل لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار. وتولي أهمية بالغة لمنظومة عدم الانتشار النووي التي تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المحور الرئيس لها، وتؤكد أن التنفيذ الكامل لأحكام هذه المعاهدة وتعزيز عالميتها هو السبيل للوصول إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وفي هذا الإطار، تؤكد المملكة على أهمية بذل جهود دولية أكثر فاعلية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة، وتدعو الدول غير الأطراف إلى سرعة الانضمام إليها ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تدعو الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، إذ إن السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية هو التخلص الكامل والنهائي منها.

ونذكر بأهمية التكامل بين الركائز الثلاث للمعاهدة وضرورة تنفيذها بذات القدر من الاهتمام، حيث إن مصداقية المعاهدة تعتمد على التوازن في تحقيق هذه الركائز وتجنب التركيز على إحداها دون الأخرى.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الأمم المتحدة قد خصصت يوم 26 سبتمبر من كل عام للتذكير بأهمية القضاء الكامل على الأسلحة النووية، وتؤكد مجددًا أن الأمن والاستقرار لن يتحققا بامتلاك الأسلحة الفتاكة أو تطوير أنظمة الردع، وأن العالم بحاجة إلى توجيه موارده نحو التنمية وبناء القدرات البشرية ومساعدة البلدان الأقل نمواً، بما يعزز الاستقرار والأمن العالمي. كما تدعو المملكة إلى

الامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وإعلاء لغة الحوار كوسيلة لبناء الثقة وحل الخلافات.

السيدالرئيس،
تقدر المملكة الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام في التحقق من سلمية البرامج النووية للدول الأطراف، وتؤكد دعمها المستمر لجهود الوكالة في التحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة، وتشيد بما تقدمه من معونة تقنية وتطوير للقدرات والبنى التحتية للدول الأعضاء، مع التأكيد على ضرورة استمرارها في أداء مهامها بحياد وشفافية.

كما تؤكد المملكة على الحق الأصيل للدول الأطراف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقًا لما نصت عليه المادة الرابعة من المعاهدة، وعلى أهمية إتاحة التقنية النووية للاستخدامات السلمية دون فرض قيود أو اشتراطات إضافية خارج إطار المعاهدة وأحكامها.

السيد الرئيس،

نتطلع لأن يخرج مؤتمر نزع السلاح في جنيف من حالة الجمود عبر وضع برنامج عمل شامل ومتوازن يتيح القيام بالمهام التي أنشئ من أجلها، كما نأمل أن يتم توسيع العضوية وقبول أعضاء جدد في المؤتمر؛ الأمر الذي سيؤدي إلى توسيع العملية التفاوضية على الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح وزيادة شموليتها بما يسهم في تحقيق عالمية المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وفي هذا السياق، تعرب المملكة عن الأسف لفشل مؤتمري المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار التاسع والعاشر في التوصل إلى وثيقة ختامية توافقية، وكذلك لعدم تمكن الاجتماعات التحضيرية الثلاثة للمؤتمر الحادي عشر من تحقيق توافق في

الآراء، الأمر الذي يضع المعاهدة أمام تحدٍ حقيقي يستدعي بذل جهود مضاعفة للحفاظ على مصداقيتها وعلى منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد الرئيس،

إن مسؤولية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما على الدول الراعية لقرار عام 1995م الخاص بالشرق الأوسط. وتؤكد المملكة أن هذا القرار جزء لا يتجزأ من القرارات التي أدت إلى التمديد اللانهائي للمعاهدة، ويظل سارياً إلى حين تنفيذه الكامل. كما ترى المملكة أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل عقبة جوهرية أمام تحقيق هذا الهدف.

وشكراً.